١ ـ المياه السطحية: وهي تتوزّع على مناطق المملكة بنسب متباينة، وتمّ تقسيمها الى ١٣ حوضاً، على النحو المبيّن في الجدول الرقم ١، الذي يوضح توزّع كميات المياه السطحية.

الجدول الرقم ١

نسب كميّات المياه السطحية

(الارقام بملايين الامتار المكعبة، سنوياً)

الحوض	الجريان الدائم	الفيضان	المجموع
اليرموك	١٦٧	١٣٣	٣٠٠
الاودية الجانبية لنهر الاردن	٦٦	١٥	٨٠
الزرقاء	٤٦	٤٦	٩٢
البحر الميت	٤٤	٤	٤٨
الموجب	٣٥	٣٢	٦٥
الحسا	٣٢	٤	٣٦
وادي عربة	٢٨	٦	٣٤
اليتم	-	١	١
الصحراء الجنوبية	-	-	-
الجفر	٤	١٠	١٤
السرحان	-	١٠	١٠
الازرق	١٢	١٥	٢٧
الحمّاد	-	١٣	١٣
المجموع	٤٣٤	٢٨٩	٧٢٠

٢ ـ المياه الجوفية: ويمكن تقسيمها الى قسمين، هما: (أ) المياه الجوفية المتجدّدة، وهي المياه التي تصل الى الطبقات المائية من مياه الامطار التي تتسرّب اليها عبر الشقوق والمسامات المتواجدة فيها، وهي مياه ذات معدّل سنوي يعتمد على كمية الامطار التي تسقط في مناطق تغذية تلك الطبقات المائية؛ (ب) المياه الجوفية المخزونة، وهي المياه التي تراكمت في الطبقات المائية عبر فترات من الزمن تحت منسوب المياه الجوفية المتجدّدة، ولكل طبقة كمية من المياه المخزونة تعتمد على سمكها ومعامل تخزينها، ويمكن القول ان نسبة المياه الجوفية المخزونة في الطبقات المائية تزيد على ٩٣ بالمئة من مجموع المياه الجوفية.

وتتوزّع المياه الجوفية، في المملكة، على ١١ حوضاً مائياً، اعتماداً على خطوط التقسيم المائية ومناطق التغذية والتراكيب الجيولوجية؛ كما ان الاحواض الرئيسة تقسم الى مناطق مائية فرعية. ويلاحظ، ان بعض هذه الاحواض يمتد الى داخل الاراضي السورية، كما هو الحال في حوض اليرموك، وحوض عمّان ـ الزرقاء، وحوض الازرق، التي تزوّد بها مناطق الشمال ووسط المملكة، وخاصة مياه الشرب. أمّا الاحواض التي تتوزّع عليها المياه الجوفية، فهي حوض نهر اليرموك وحوض صدح نهر الاردن وحوض نهر الاردن وحوض عمّان ـ الزرقاء وحوض البحر الميت وحوض وادي عربة وحوض البحر الاحمر وحوض الجفر وحوض الازرق وحوض السرحان وحوض الحمّاد.

ولقد خضعت المياه الجوفية، بشقّيها المتجدّد والمخزون، للعديد من التقديرات التي اعتمدت أسساً عديدة. وقد تراوحت هذه التقديرات ما بين ٢٢٠٣ مليون متر مكعب (الخطة القومية للمياه) و٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً (دراسات مختلفة ونتائج دراسات أخرى متفرّقة، من بينها تقارير ودراسات سلطة المياه). ويوضح الجدول الرقم ٢ استهلاكات المياه لمختلف الاغراض الحالية، والمتوقّعة، حتى العام ٢٠٠٥.